اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

التضخم يعاود من جديد

في مطلع العام الحالي وتحديداً خلال الأيام الأولى منه سألت احد المختصين عن أسباب معاودة التضخم لمستويات الارتفاع التدريجي بعد ان سجل انخفاضاً لافتاً للنظر خلال الأعوام القليلة الماضية حيث انخفض من ٣٦٪ في عام ٢٠٠٣ الى ٢٪ نهاية عام ٢٠١٠، فقال لي انها مجرد فقاعة سعرية سرعان ما تزول قريباً، ولكن الذي حدث ان هذه الفقاعة اتسعت دائرتها وأصبحت فقاعات وأصبح مستوى التضخم الآن ما مقداره ٨٪، وهذه مؤشرات الى ان التضخم كظاهرة تضرب عمق الاقتصاد الوطني أخذت تستعيد عافيتها وانها في تصاعد مستمر، ما يؤكد ان ثمة خللا في السياستين النقدية والمالية لابد لأصحاب القرار ان يتخذوا التدابير اللازمة للحد من تفاقم هذه الظاهرة وارتفاع مستويات التضخم الى سابق عهدها.

ولعل من الاسباب التي نراها جوهرية والتي أدت الى هذا الارتفاع هي الخلل الذي أصاب سعر صرف الدينار اتجاه الدولار الامريكي بسبب زيادة الطلب على الدولار لعوامل خارجية واخرى داخلية تشكل مجتمعة تحديا امام منظومة الاسعار التي تأثرت هي الاخرى كنتيجة لهذا الارتفاع الذي اصاب الدولار وهو الذي يشكل العنصر الرئيسي للتمويل المطلوب في التجارة الخارجية ليس في العراق فحسب، بل في دول الجوار الاقليمي ومعظم بلدان العالم الاخرى.

كما ان الارتباك الذي يصيب بورصة الاسعار العالمية ولاسيما المواد الغذائية بين الفينة والاخرى يلقي بظلاله بطبيعة الحال على منظومة الاسعار في الاسواق المحلية، مع الاشارة الى ان الاسواق تتميز بسرعة التأثر بالشائعات والتي يراد منها التأثير على الاسعار السائدة، ما يؤكد ان الاسواق المحلية تحتاج الى جهد كبير لضبط معاملاتها بسبب الثقافة الحالية السائدة والتي تحتاج الى تحديث وتغيير.

ولكن نقول ان معاودة التضخم الى مؤشرات الارتفاع وان كان تدريجيا هي بمثابة انذار بقدوم خطر في الاقتصاد العراقي، الامر الذي يتطلب جهدا حكوميا عالي المستوى تشترك به عدد من الوزارات والجهات الاقتصادية ذات العلاقة بالموضوع لتحديد الاسباب الحقيقية التي أفضت الى هذا الارتفاع، وان يعمل البنك المركزي العراقي بالاشتراك مع وزارتي التخطيط والمالية على تحديث سياسته النقدية والتنسيق المباشر مع وزارة المالية لرسم سياسة نقدية جديدة تتسق مع السياسة المالية تراعي حجم الانفاق التشغيلي العالي، فضلاً عن الأخذ بنظر الاعتبار متطلبات السوق من السيولة النقدية والعمل على مراقبة السوق ومنظومته السعرية والتعامل بدقة مع المتغيرات التي قد تحصل بين الحين والاخر في هذه المنظومة سعياً لضبط التدفق الهائل للكتلة النقدية في الاسواق والتوجه نحو لجم جماح التضخم ومعاودة انخفاضه من جديد.

عدّوه أساس العملية الاستثمارية

برلمانيون يدعون لتأسيس مصرف مساهم بين القطاعين العام والخاص

□ بغداد /المدى

أحد البنوك العراقية

دعا برلمانيون الى تأسيس مصرف عراقي يساهم فيه القطاعان العام والخاص، مؤكدين اهمية تطوير النظام المصرفي الذي يعد أساس العملية الاستثمارية في البلاد.

ويشهد النظام المصرفي بفرعيه الحكومي والخاص تخبطا واضحاً نتيجة غياب التكنولوجيا المصرفية الحديثة وبرامج توعية المواطنين، ما جعل عمله مقتصراً على إصدار الخطابات وتوديع الأموال.

وقال عضو اللجنة الاقتصادية عبد العباس شياع بحسب (الوكالة الاخبارية): إن القطاع المصرفي يحتاج أنظمة مصرفية حديثة تتلاءم بما هو معمول به في دول العالم مبيناً الاقتصاد العراقي متجه نحو السوق الحر.

وأضاف شياع: أن مشروع تأسيس مصرف مساهم من قبل القطاعين الحكومي والخاص سيخفف على المصارف الحكومية التي تتحمل عبئا كبيرا، شرط منح المصرف المساهم بعض الصلاحيات التي تساعده على تطوير العملية الاستثمارية في البلاد كفتح الاعتماد ومنح القروض وبعض التعاملات الأخرى.

ويشار الى أن حجم الإيداعات المالية من قبل زبائن المصارف الحكومية تبلغ نسبتها (٩٠٪) من حجم الإيداعات المالية في المصارف الأهلية بسبب ثقة الجمهور العالية بالحكومية، كونها مدعومة من قبل الدولة بالرغم من انها غير متطورة تكنولوجياً.

ومن جانبه أكد مقرر اللجنة الاقتصادية النائب محما خليل قاسم، أن القطاع المصرفي "مهمل" بسبب ظروف البلاد غير المستقرة، لذا يجب وضع خطط علمية لتأهيله، كونه العامل الرئيس لجلب رؤوس أموال المستثمرين الى العراق.

واضاف قاسم:أن التأهيل يتضمن مغادرة الروتين في التعاملات المصرفية، وتشريع قوانين تلزم المصارف العراقية تطوير عملها وفق التطور الحاصل في العالم، وتساعد على دخول المستثمرين الى البيئة العراقية.

وتابع قاسم: أن البلد بحاجة الى تأسيس مصرف مساهم وفعال تشترك به بعض المصارف الأهلية وبدعم من الحكومة العراقية حتى يرتفع رأس ماله ويكون قادرا على تأدية العملية الاستثمارية في البلد.

وتشهد العملية الاستثمارية في البلد تراجعاً كبيراً بسبب الخلافات السياسية التي أعطت رسالة غير مطمئنة للمستثمر و منعته من الدخول الى العراق لغرض الاستثمار.

الى ذلك أوضحت عضو اللجنة نورة البجاري أن الهيئة الوطنية للاستثمار أرسلت ورقة عمل بمثابة تعديلات لقانون الاستثمار العراقي يتضمن دعم المصارف العراقية الخاصة التي تخلفت لفترة طويلة عن التطور المصرفي العالمي بسبب الظروف التي مرت على العراق، فضلا عن وجود نية لعقد مؤتمر خاص بكيفية تطوير المصارف العراقية الأهلية في اللجنة الاقتصادية النيابية.

وقالت البجاري إن فكرة إنشاء مصرف عراقي مساهم سيكون مشروعا ناجحا وسيساعد على النهوض بالعملية الاستثمارية في العراق كونه سيخلق تنافسا بين القطاعين الحكومي والخاص، مؤكدةً أن الاعتماد على القطاع الحكومي سيخلق خللاً كبيراً في الاقتصاد العراقي لأنه يعتمد السوق الحر وليس مركزيا شموليا.

ويتكون النظام المصرفي في العراق من ثلاثة وأربعين مصرفا فضلا عن البنك المركزي وتتوزع حسب الملكية بين (٧) مصارف حكومية و(٣٠) مصرفا أهليا بضمنها (٧) مصارف إسلامية إضافة الى (٦) مصارف أجنبية.

وبالرغم من أن قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ استثنى الاستثمار في قطاع المصارف من أحكامه، إلا أن الاستثمار في القطاع المصرفي يأخذ إطاره القانوني استنادا إلى قانوني البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ والمصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤، ويبلغ الحد الادنى لتأسيس مصرف في العراق ١٠٠ مليار دينار عراقي أي بحدود (٨٥) مليون دولار.

رفع سقف التبادل التجاري مع مصر إلى مليار دولار

□ بغداد /المدى

بدأت اللجنة التجارية (العراقية – المصرية)، بالعمل على وضع خطة لرفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين إلى ملياري دولار خلال العام الحالي.

وقال رئيس اللجنة المكلفة بوضع خطة لرفع التبادل التجاري كمال شريف بحسب (آكانيوز)إن لجنة تجارية مشتركة بين العراق ومصر اجتمعت في بغداد ووضعت خارطة طريق لرفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ملياري دولار خلال العام الحالي.

وأضاف أن اللجنة المشتركة ستعمل على تفعيل الاتفاقيات التجاري والاقتصادية السابقة وتسهيل مهمة دخول الشركات المصرية إلى العراق ومعالجة المعوقات القانونية أمام مستوى رفع التبادل التجاري إلى ملياري دولار خلال هذا العام.

وأشار إلى أن الحكومة العراقية تركز على ضرورة ان يكون حجم التبادل بين بغداد والقاهرة مبنياً على اساس المصلحة الاقتصادية العليا للبلدين وان تكون المشاركة فعلية ولا تأخذ أشكالا نمطية ".

ويسعى العراق إلى رفع التبادل التجاري مع البلدان المجاورة خلال المرحلة المقبلة وبلغ حجم التبادل التجاري مع تركيا ما يقارب ١٢مليار دولار سنويا ومع إيران ماعدا الأنشطة النفطية وصل إلى ٤ مليارات دولار فيما بلغ حجم التبادل التجاري مع الاردن مليار دولار ومع سوريا ٢ مليار دولار خلال العام الماضي.

ويعمل العراق على فتح مجالات استثمارية متعددة مع الدول الإقليمية التي لديها مشتركات اقتصادية معه، منها إيران والسعودية وسوريا والكويت ومصر وغيرها من البلدان.

افتتاح مجمع سكني في النجف

□ النجف الأشرف /المدى

افتتحت وزارة الإسكان والإعمار مجمعا سكنيا شمال محافظة النجف، فيما بينت إدارة المشروع أن المجمع يضم أكثر من ٥٠٠ شقة، مؤكدة أن الكلفة الإجمالية له بلغت ٤٧ مليار دينار.وقال وزير الإسكان والاعمار محمد الدراجي في كلمة له على هامش افتتاح المجمع الواقع شمال مدينة إن الشقق السكنية الذي يحتويه هذا المجمع سيتم توزيعها وفق ضوابط خاصة وضعتها لجنة شكلها مجلس الوزراء"، مبينا أن التوزيع سيشمل المواطنين غير المستفيدين والشهداء والمهجرين والأرامل وضحايا الإرهاب في المحافظة".

من جانبه، أكد مدير المشروع مالك عناد لـ"السومرية نيوز"، أن "مجمع السلام السكني يضم ٥٧ عمارة سكنية بينها ٣٦ عمارة تضم ١٢ شقة، فيما تضم الـ٢١ الأخرى ست شقق سكنية في كل واحدة منها"، مشيرا إلى أن "المجموع الكلي للشقق يبلغ نحو ٥٥٨ شقة تكفي لإسكان ٣٥٠٠ شخص".

وأضاف عناد أن "المجمع بدأ العمل فيه عام ٢٠٠٧ وبلغت كلفته ٤٧ مليار دينار"، لافتا إلى انه "يضم ثلاث مدارس وروضة وحضانة للأطفال ومسجدا ومركزا صحيا وأسواقا تجارية وخزانات مياه".

وكانت وزارة الإسكان والاعمار قد أعلنت، في (٢٢ آب ٢٠١١)، عن إحالة ستة مجمعات سكنية جديدة للتنفيذ خلال الربع الأخير من العام الماضي ٢٠١١، مؤكدة أن تلك المشاريع توزعت على أربع محافظات.

وأعلن مجلس الوزراء خلال العام ٢٠٠٧، عن تشكيل لجنة عليا لمشروع الإسكان الوطني برئاسة وزير الإعمار والإسكان وعضوية وكلاء كل من وزير المالية والتخطيط والبلديات والأشغال ووكيل أمانة بغداد، بهدف احتواء أزمة السكن المتفاقمة في العراق، بإقامة وحدات سكنية ببناء عمودي لتوزيعها على أصحاب الدخل المتوسط ودون المتوسط.

واسط تطالب بزيادة حصتها من مبالغ البترودولار

□ بغداد /المدى

طالب مجلس واسط وزارة المالية بزيادة حصة المحافظة ضمن مبالغ البترودولار بعد الاعلان عن تصدير (٦٠) الف برميل نفط يوميا من حقولها النفطية.

وقال نائب رئيس المجلس مهدي الموسوي بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): إن المجلس طالب وزارة المالية رسميا بزيادة حصة المحافظة ضمن مبالغ البترودولار بقيمة (٣-٤) دولار بدلا من دولار واحد للبرميل بعد ان تم تصدير النفط من حقل الاحدب غربي الكوت بطاقة ٦٠ الف برميل يوميا.

وأضاف: أن مجلس محافظة واسط فاتح وزارة المالية بكتاب رسمي حول حصة المحافظة من مبالغ البترودولار للفترة الماضية الا انه لم يتم الرد من قبل الوزارة، مبينا ان المحافظة اعدت خطة مشاريع العام الحالي ضمن ميزانية تنمية الاقليم ونسعى لاعداد مشاريع اخرى ضمن تخصيصات مبالغ البترودولار من اجل ادخالها ضمن مشاريع الخدمات.

ويذكر أن حقل الأحدب النفطي غربي الكوت باشر بضخ (٦٠) الف برميل يوميا، فضلا عن عن حفر اول بئر من اصل (١٦) بئرا في حقل بدرة النفطي شرقي الكوت.

تحذيرات من تراجع إنتاج الحبوب في نينوى

□ نينوى /المدى

حذر المجلس الزراعي الأعلى في محافظة نينوى من وجود تراجع "كبير" في زراعة محصولي القمح والشعير للموسم الحالي، داعيا إلى إقامة مؤتمر زراعي لتشخيص الأسباب وراء تراجع زراعة الحبوب في المحافظة.

ويعد العراق حاليا من أكثر الدول العربية استيراداً للحبوب، لاسيما القمح من دول أبرزها استراليا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد وصل إنتاجه من القمح في عام ٢٠١٠ إلى ٢,٧ مليون طن، مرتفعاً بنسبة ٦١,٧٪ عن إنتاجه في العام ٢٠٠٩، والذي كان ١,٧ مليون طن.

وقال مدير زراعة نينوى مهنا التك بحسب"شفق نيوز"، ان "المجلس عقد اجتماعا موسعا برئاسة المحافظ اثيل النجيفي ورئيس لجنة الزراعة في مجلس المحافظة، حجي حسن بيسو، ومدير الزراعة مهنا التك لبحث سبل تحسين انتاج الحنطة والشعير في نينوى".

وأوضح التك، أن النجيفي "دعا إلى إقامة مؤتمر زراعي يشارك فيه ذوو الاختصاص ومزارعون، لتشخيص الأسباب التي تقف وراء تراجع زراعة الحبوب في نينوى، وسبل معالجتها قبل بدء الموسم المقبل".

بدأ إنتاج الحبوب في العراق يشهد انخفاضا في المدة الأخيرة، وتعد نينوى الأكثر إنتاجية إذ تسهم بنسبة ٢٥٪ من محصول القمح المنتج في البلاد، تليها كركوك بالمرتبة الثانية بنسبة ١٣٪، ومن ثم محافظة واسط بنسبة ١١ ٪.

وتحتل محافظة البصرة في أقصى الجنوب العراقي مرتبة متأخرة وتكاد تنحصر مشاريع زراعة القمح فيها في المناطق الشمالية منها.

وعانى قطاع الزراعة في العراق على مدى عقود من الحروب والعقوبات والإهمال وواجه جفافا حادا في عامي ٢٠٠٩ و٢٠٠٨ وهو ما أضر بشدة بإنتاج القمح والشعير.

مكافآت مالية بدل الرواتب لأعضاء المجالس المحلية

□ بغداد /المدى

بينت لجنة تنمية الأقاليم والمحافظات في مجلس النواب إنها بصدد تشريع مقترح قانون مكافأة نهاية خدمة بدل قانون الرواتب التقاعدية لأعضاء المجالس المحلية.

وقالت اللجنة المالية النيابية إنها وافقت مبدئيا على إلغاء الرواتب التقاعدية لأعضاء المجالس المحلية مستقبلا.

وكانت مدن عراقية عدة قد شهدت في الآونة الأخيرة تظاهرات نظمها اعضاء المجالس المحلية للمطالبة بتخصيص رواتب تقاعدية لهم في إطار قانون.

وجاءت احتجاجات الأعضاء المحليين بعدما قال مشرعون إن مجلس النواب ألغى الرواتب التقاعدية لأعضاء المجالس البلدية ضمن الموازنة الاتحادية للعام الحالي.

وقالت عضو لجنة الأقاليم والمحافظات إقبال الغرابي:إن وزير المالية (رافع العيساوي) لا يمتلك حق إيقاف الرواتب التقاعدية لأعضاء المجالس المحلية والمسألة خاصة بلجنة الأقاليم والمحافظات في مجلس النواب".

وأضافت أن الموازنة الحالية تكفي لإعطاء الحقوق التقاعدية لأعضاء المجالس المحلية والقواطع حسب القانون الذي صوت عليه المجلس في الدورة السابقة".

وتبلغ ميزانية العراق لعام ٢٠١٢ نحو ١٠٠ مليار دولار ويبلغ عجزها نحو ١٣ مليارا.

وكانت وزارة المالية قد أعلنت عن إيقاف صرف الرواتب التقاعدية لأعضاء المجالس المحلية والقواطع بسبب وجود "عجز" في الموازنة العامة لكن لجنة تنمية الأقاليم قالت إن إلغاء رواتب المجالس البلدية اقتصر على القواطع والأحياء.